قيمة إنتاج الصناعات التحويلية ترتفع إلى ٨٦٣,٧ مليار ريال

■ ،،كتب /أحمد الطيار

ارتفعت قيمة إنتاج الصناعات التحويلية في بلادنا إلى ٨٦٣ مليارا و٧٦٩ مليون ريال.

وبينت نتائج المسح الصناعي أن الزيادة في إنتاج هذه الصناعة بين عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م تبلغ ١٩١ مليارا و٤٦٥ مليون ريال الأمر الذي يعكس مدى قدرة هذا القطاع على النمو وإمكانياته الواعدة لاستقبال الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

وتوضح البيانات أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٥٩٤ مليارا و٧٨٣ مليون ريال مقابل ٤٦٧ مليارا و٥٥٦ مليون ريال وبزيادة تبلغ ١٢٧ مليارا و٢٢٧ مليون ريال.

وبلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٥٦٦ مليارا و٧٣٨ مليون ريال مقابل٤٥١ مليارا و١٧٣ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٢٨ مليارا و٤٩ مليون ريال مقابل ١٦ مليارا و٣٨٣ مليون ريال .

كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفترة.

وتوضح النتائج زيادة طفيفة في عدد المنشآت العاملة حيث ارتفعت إلى ٤١٢١٨ منشأة وذلك من ٤١٢١٦ منشأة .

وتعتبر الصناعات التحويلية من أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية والمؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فرص عمل منتجة للسكان والتخفيف من الفقر وزيادة التنوع في الاقتصاد وخفض الاعتماد على النفط والغاز.

وقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في بلادنا نموا العام ٢٠٠٩م بلغت نسبته ٤,٥٥ ٪ مقارنة مع نمو بلغ ٢,٧٢ ٪ في عام ٢٠٠٨ م فيما حقق قطاع الإنتاج السلعي كاملاً نمواً بنسبة ٠,٩١ ٪ مقارنة بنمو سالب نسبته ٠,٢٨ ٪ في العام السابق ٢٠٠٨م. حيث قاد النمو في الصناعات التحويلية النمو في هذا القطاع ككل وفي نفس الوقت سجلت القطاعات الأخرى تحسنا في نسب نموها، و حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً سالباً قدره ٦,٥٩ مقارنة ب ٨,٠٣ -٪ في العام السابق . وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيقه معدل نمو بلغ ٤,٣٪ سنوياً في المتوسط والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنتجات اللافلزية الإنشائية والمنتجات البلاستيكية ومنتجات التبغ ومشتقات النفط المكررة، حيث توضح بيانات الجدول أدناه أن الصناعات الغذائية والمشروبات احتلت المرتبة الأولى تليها المنتجات اللافلزية الإنشائية، وتأتي المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة، ومنتجات التبغ المرتبة الرابعة، وثم مشتقات النفط المكررة. يؤكد الدكتور خبراء الاقتصاد أن على الحكومة التركيز خلال الفترة المقبلة على توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية إذا أرادت خلق صناعة يمنية قوية وناهضة.

ويشيروا إلى ضرورة إقامة المناطق الصناعية التي حددتها الحكومة، بحيث تتم إقامة البنى التحتية في هذه المناطق لكي تتمكن اليمن من جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في المناطق الصناعية.

ويروا أن التنمية الصناعية ترتكز على مدى توفر رأس المال والأرض والكهرباء والآلات الحديثة والأيدي العاملة الماهرة.. وبالتالي ينبغي تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتوفير عوامل نجاح الصناعات القائمة والمستقبلية والعمل على تحويل المنتج المحلي إلى منتج منافس على كل المستويات من خلال توفير الشروط اللازمة لتعزيز قدراته التنافسية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال دعم حكومي كبير لقطاع الصناعة، وأيضاً من خلال اهتمام المصنعين بالمواصفات والجودة.

مخاوف اقتصادية من عودة أزمة المشتقات النفطية وتأثيراتها السلبية على القطاعات الإنتاجية

■ لم تكد الأسر اليمنية تتنفس الصعداء من شبح أزمة انعدام المشتقات النفطية التي ضربت البلاد خلال الأشهر الماضية حتى اطلت برأسها من جديد هذا الأسبوع مثيرة مخاوف وقلقاً واسعاً في طول البلاد وعرضها من معاناة يومية تقود لأزمة اقتصادية قادمة ستؤثر سلبيا على القطاعات الاقتصادية الهامة كالزراعة والنقل والصناعات الغذائية.

وفيما لم يتمكن اليمن حتى الآن من لملمت خسائره الاقتصادية على قطاعاته الإنتاجية الكبيرة كالزراعة والنقل والصناعة جراء أزمة المشتقات النفطية السابقة، جدد الخبراء المختصون بالشأن الاقتصادي ورجال المال والأعمال دعواتهم للحكومة بتحمل مسؤولياتها تجاه ما سينجم من خسائر على الاقتصاد الوطني محذرين في نفس الوقت اطراف الأزمة السياسية من التلاعب بمقدرات الاقتصاد الوطني وتعريضها للخطر إذ أن ملايين اليمنيين يقتاتون من تلك القطاعات الهامة والإضرار بها سيسبب كارثة اقتصادية تلقي بالآلاف من العمال والمنتجين وأسرهم إلى هاوية البطالة والجوع.

استطلاع/أحمد الطيار

خسائر

● يؤدي انعدام المشتقات النفطية عن السوق اليمنية إلى خسائر كبيرة تصل في اليوم الواحد إلى ١٠ ملايين دولار حسب تقديرات خبراء اقتصاد نتيجة لتوقف نشاط قطاع الزراعة والنقل والصناعة ففي الجانب الزراعي شهدت المنتجات الزراعية اليمنية الشهرية في الخضروات كالطماطم والبطاطس والبامية تراجعا كبيرا في الإنتاج خلال الأشهر الماضية أدى إلى فقدان ٨٠٪ من قدرة اليمن على الإنتاج نتيجة انعدام الديزل اللازم لمضخات الري واصبح السوق اليمني حتى الآن يفتقد للطماطم المحلية والبامية وغيرها من المنتجات الهامة لغذاء الأسر اليومي ،ويقول محسن ابو هادي من مزارعي تهامة إن المئات من المزارع الكبيرة توقفت تماما عن إنتاج البامية والطماطم والبطاطس والجزر والخيار نتيجة لانعدام الديزل وارتفاع أسعاره فقد توقف إنتاجها تماما.

وفي محافظة ذمار يؤكد المنتجون والمسوقون أن كميات إنتاج الطماطم والبطاطس والخضروات تراجعت أكثر من ٦٠٪ نظرا لارتفاع أسعار الديزل وانعدامه من السوق مما حدا بالمزارعين إلى التوقف عن الإنتاج والاعتماد على الأمطار.

تراجع العرض

● يدرك المواطنون من أول وهلة لنزولهم إلى السوق لشراء الخضروات النقص الحاد لكميات الإنتاج والتي أدت بدورها لارتفاع أسعار العديد من المنتجات الهامة كالطماطم والبطاطس والجزر والخيار والبسباس والثوم فما يزال كيلو الطماطم حتى يومنا هذا يباع بـ ٤٠٠ ريال وهو سعر لم يبلغه في العصر الحديث فيما اصبح الخيار بـ٤٠٠ ريال والبامية بـ ٥٠٠ ريال ،وبالسؤال عن السبب يقول المسوقون والمنتجون والبائعون أن المزارع المنتجة توقفت عن الإنتاج لأن الديزل منعدم وأسعاره مرتفعة ولهذا ارتفعت أسعار المنتجات وظهرت الآثار واضحة للعيان.

تأثيرات سلبية

● هناك تأثيرات سلبية على الحياة المعيشية لملايين اليمنيين جراء انعدام المشتقات النفطية فمن جهة يؤدي انعدامها لتوقف النشاط الاقتصادي كما أن ارتفاع أسعارها هو الآخر سبب مشكلة للأسر حيث ضاعف عليها الأعباء وأدى إلى فقدانها ٣٠٪ من موارنتها أضيفت لآثار زيادة دبة البنزين إلى ٣٥٠٠ ريال، يقول الحاج حسن الشرفي انه وجد أن دبة البنزين بسعر ٣٥٠٠ ريال قاصمة لميزانية أسرته خاصة وانه مواطن عادي ويستخدم سيارته لاحتياجاته الأسرية الضرورية فقط وعندما يدفع في الأسبوع قيمة دبة بنزين تشعر بالحزن على السعر السابق والذي كان ١٥٠٠ ريال.

كما أن هناك آثاراً سلبية خلفتها الأسعار الجديدة للبنزين على فاتورة السلع في السوق اليمنية فقد ارتفعت وفقا لتقديرات مركز الإعلام الاقتصادي بأكثر من ٦٠٪ عما كانت عليه بداية العام ٢٠١١م فأجرة نقل الركاب في المواصلات الخاصة بباصات الفرز ارتفعت١٠٠٪ وكذا ارتفعت أجور النقل الخفيف للبضائع داخل المدن فيما شهدت أجور النقل بين المحافظات قفزات كبيرة بنسبة ٢٠٠٪ وكل تلك الارتفاعات تضاف إلى فاتورة المستهلك.

القلق

● تولد لدى المواطنين قلق من عودة أزمة المشتقات النفطية فهم لايزالون يتذكرون معاناتهم عندما انعدمت وسائل الوقود الرئيسية للمحركات والمركبات والمضخات الزراعية خلال الشهور الماضية حيث شهد السوق انعداما شبه كلي لهذه المواد مما اثر سلبا على مستوى حياتهم الاقتصادية في النقل وتشغيل المضخات الزراعية للري وحركتهم العادية بالمركبات لكن التأثير الأكبر كان على الجانب الزراعي إذ بات مهددا بتعرضه لانخفاض كبير في الإنتاج وهو ما يعرقل حركة الإمدادات للسوق وبرفع الأسعار وربما يتعرض السكان لمخاطر المجاعة إن استمر الديزل في الانعدام.

تأثيرات

● يرى اقتصاديون أن انعدام مادة الديزل في العديد من محافظات الجمهورية يمثل مشكلة المشاكل ويعتبر كارثة اقتصادية بمعنى الكلمة فمن خلال فقدان إمدادات الديزل للمحطات توقفت المئات من المحركات والمضخات الزراعية تماما عن العمل فضلا عن المركبات ووسائل نقل البضائع من الموانئ اليمنية ويقول المهندس محمد الشرفي مستثمر زارعي بتهامة أن المئات من المزارع في سهل تهامة ونمار وحضرموت وصعدة شلت عن الحركة بسبب انعدام الديزل وباتت مضخات الري متوقفة تماما مما يفقد المحصول القدرة على البقاء والإنتاج الأمر الذي انعكس سلبا على كمية وقيمة الإنتاج الزراعي لليمن في جوانب الخضروات والفواكه بشكل كبير .

ويشير المهندس الشرفي إلى خطورة اكبر ستنعكس سلبيا على اليمن جراء انعدام الديزل حيث يمكن أن نجد بلادنا في يوم وليلة غير قادرة على إنتاج أي كميات من البطاطس والطماطم والخيار والجزر والبصل ومنتجات السلطة وهذا سيقود فعلا إلى كارثة غذائية محققة (مجاعة) سيكون عقباها خطيرا على أبناء اليمن ،ويضيف إن خطورة التأثير على الجانب الزراعي كبير جدا جراء انعدام الديزل فلو استمر هذا الوضع سيجد المواطنون انفسهم غير قادرين على الحصول على مواد زراعية للإنتاج الطبيخ في المنازل وهذا يعتبر كارثة فعلية هل تفهم الجهات المعنية خطورتها وآثارها.

كلاك المهندس الشرفي ليس الأول في هذا المجال فالعديد من المستثمرين الزراعين في سهل تهامة تحدثوا عن تلك الآثار بحرقة منوهين بأن القطاع الزراعي اليمني يتكبد حاليا خسائر بمئات المليارات من الريالات يوميا وهناك الآلاف من المزارعين اشتكوا ورفعوا البيانات والرسائل للجهات المعنية في الزراعة والسلطات المحلية ولكن دون جدوى فهل هذا يعني انهم قادرون على الاتجاه نحو الاستيراد أم ماذا؟

اثار سلبية على الإنتاج الزراعي

● يؤكد الباحث الزراعي الدكتور عبد القادر الحاتمي من جامعة تعز أن تخفيض تدفق الديزل على المزارعين يعود بآثار سلبية على الإنتاج الزراعي نفسه من جهة وعلى المستهلكين من جهة أخرى فعندما لا يجد المزارع الديزل لا يمكنه ري الأرض بالمياه عبر المضخات وبالتالي تنخفض الكميات المنتجة من المزروعات ويكون تسويقه لمنتجاته محدودا وهكذا يرتفع السعر في السوق لان الداخل اليه قليل مما ينتج تزايد الطلب عليه يوما بعد آخر كالبطاطس والطماطم والخيار والجزر والبيبار والكوسة والباذنجان والفلفل وغيرها وتظهر في السوق وكأن الإنتاج الزراعي قليل ويكون السوق دائما في حالة اضطراب والحقيقة أن الخلل كامن في عدم توفر احدى البنى الأساسية للإنتاج وهي هنا الديزل التي يعاني منها المزارع ويبقى يوميا وهو في حالة تعب ومشقة للبحث عنها حتى تضيع جهوده وماله في البحث عنها والتغلب على مشكلتها.

ويضيف اذا كانت قيمة الإنتاج الزراعي في بلادنا قد تجاوز في ٢٠١٠م تريليوناً و١٢ ملياراً و٨٠٦ ملايين ريال فإن الاضطراب الذي يخلفه الحصول على الديزل في المزارع يمكن أن يحقق خسارة على القطاع الزراعي والتسويقي والتجاري خلال الثلاثة اشهر الماضية بما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال في اقل تقدير فضلا عن الخسارة على القدرة التصديرية للخارج والتي تزيد سنويا عن ٤٠ مليار ريال.

دور القطاع الخاص

لتلافي تلك المشاكل يرى الخبراء ضرورة تطبيق نظام إداري عالي الجودة في اليمن ويؤكدون أن وصول الأوضاع إلى مستواها الحالي ناجم عن سوء الإدارة والتي لها دور كبير في الوصول باليمن واقترابها من أن تكون دولة فاشلة ولعل الحكومة التي تقف عاجزة عن التحرك هي السبب فيما يبدو إذ يحملها الاقتصاديون وخبراء الإدارة المسؤولية فلا هي تحركت للامام حسب ما يقولون ولا هي تخلت عن مسؤوليتها باقتدار ويضع الدكتور سيف العسلي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء للخروج من ذلك مقترحا من ثلاث مراحل المرحلة الأولى يجب على وزارة المالية توفير الاعتمادات الضرورية لمصافي عدن كي تكون قادرة على استيراد الفارق بين طاقته الإنتاجية و الاحتياج الفعلي. فلا شك أن الاحتياج الفعلي بعد الأزمة سيكون أكبر من الاحتياج العادي و لكن توفير ذلك ضروري من أجل تحقيق الاستقرار في هذا السوق.

وفي المرحلة الثانية يجب تحميل شركة النفط مسئولية شراء المشتقات النفطة بدلا عن مصافي عدن سواء من مصافي عدن أو استردادها من الخارج. و يمكن استغلال حاصل بيع المشتقات الناتجة من هدية المملكة العربية السعودية من النفط الخام لتمويل عمليات استيراد شركة النفطة بدلا من توريدها إلى حساب الحكومة العام. و كذلك فانه يجب إعادة هيكلية شركة النفط من كل النواحي الإدارية و البنية التحتية و التمويلية. و في المرحلة الثالث يجب تأهيل القطاع الخاص لتولي عملية الشراء من المصافي او الاستيراد من الخارج ، فمن الواضح أن عملية التأهيل ستكون اسهل في حال تحرير أسعار المشتقات النفطية و لكنها ممكنة حتى في ظل بقاء أسعارها مدعومة في ظل ترتيبات معينة.

فمن أجل منع حدوث أي أزمة للمشتقات النفطية و إلى الأبد فأنه لا بد من تمكين القطاع الخاص من القيام بمهمة شراء و توزيع واستيراد هذه المشتقات. فلو كان ذلك موجوداً في الوقت الحاضر لما كانت هذه الأزمة بنفس الحدة. صحيح ان أسعار المشتقات النفطية سترتفع إلى مستوى الأسعار الدولية لكنها ستكون متوفرة. في هذه الحالة فانه لن يكون هناك سوق سوداء تبيع المشتقات النفطية بأسعار جنونية و لن تكون هناك طوابير طويلة. و ما من شك بان هذا الوضع افضل بكثير من الوضع الحالي.

بيع أذون خزانة بقيمة ٦٩,٩ مليار ريال

■ ،، صنعاء /سبا

تم بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم ٧١٧ وذكر بيان صحفي صادر عن البنك تلقت الثورة نسخة منه أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت ٦٩,٩٦٧,٢٥٠,٠٠٠ ريال كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة ٩١ و١٨٢ و٣٦٤ ٢٢,٥٦٪ ٢٢,٦٢٪ ٢٢,٦٣٪ على التوالي وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غدا السبت.

مشروع لترميم سدة العيدروس بمدينة الشحر

■ ،،المكلا/ سبا

تم أمس بمقر صندوق إعادة الأعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة بالمكلا فتح مظاريف مشروع ترميم سدة العيدروس بمدينة الشحر بتكلفة إجمالية بلغت سبعة ملايين ٤٨٩ الف ريال بحضور أعضاء اللجنة المكلفة من قبل الصندوق برئاسة المهندس وهيب يسلم غانم .

ويأتي إعادة ترميم هذا المشروع المتضرر من كارثة الأمطار و السيول التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة في أكتوبر ٢٠٠٨م بحسب توجيهات محافظ حضرموت خالد سعيد الديني و المدير العام التنفيذي لصندوق إعادة الاعمار بمحافظتي حضرموت والمهرة المهندس عبدالله متعافي نظرا للأهمية التي يمثلها هذا المجسم التاريخي كاحد الجوانب التاريخية لمدينة الشحر .

اختتام الحملة التعريفية للتمويلات الصغيرة في الحديدة

■ ،،الحديدة/ سبأ

اختتمت في الحديدة أمس، الحملة التعريفية للتمويلات الصغيرة والتي نظمتها على مدى أربعة أيام شبكة اليمن للتمويل الأصغر بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتنمية.

وأشاد أمين عام المحلي بالحديدة بالجهود الكبيرة التي بذلتها الشبكة في تنفيذ هذه الفعالية التعريفية بهذه البرامج والمشاريع التي تخدم المواطن وتساعده في تنمية وتحسين وضعه الاقتصادي.

ودعا الهيج كافة البنوك التجارية والمؤسسات المالية إلى انتهاج نفس هذا المنهج الذي يعتبر وسيلة مثلى لمساعدة الفقراء وتحسين أوضاعهم والعمل على تنويع مجالات العيش التي تكسبهم رزقًا حلالاً.

مناقشة سير العمل بالمشاريع الخدمية في رداع

■ ،،الثورة/ رداع

ناقش المجلس المحلي بمدينة رداع محافظة البيضاء أمس سير العمل في المشروعات الإنمائية والخدمية وأسباب تعثر بعض المشروعات.

واقترح الاجتماع الذي عقد برئاسة وكيل المحافظة لشئون مديريات رداع عبدالله بن علي ناشر الأحمر المعالجات والحلول المقترحة للتسريع في انجاز تلك المشاريع طبقا للشروط والتصاميم والمواصفات المحددة.

كما طالب الاجتماع أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس بإعداد خطة عمل مستقبلية تتضمن الأنشطة والمهام التي سيقوم بها في مختلف الجوانب التنموية والخدمية والرقابة والإشراف على عمل المكاتب التنفيذية في إطار مدينة رداع وعقد الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي والهيئة الإدارية والمجلس المحلي وموافاة قيادة المحافظة بنتائج أعمالها أولاً بأول.

وقد ناقش الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع عبدالله عبدالرحمن أبو طالب آليات تحسين وتنمية الموارد المالية والجهود المبذولة لتطوير مستوى الأداء في حصر الأوعية الايرادية والمتابعة والتحصيل بما يسهم في تعزيز الإيرادات والتقليل من النفقات ووضع تصور لتحسين الإيرادات وكيفية معالجة العجز الحاصل في تحصيل الموارد المالية بجميع أنواعها وإعداد جميع البيانات المطلوبة من المديرية.

وأقر المجلس المحلي جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم من الخدمات الأساسية والحد من احتكار مادة الغاز المنزلي وضبط توزيع وبيع المشتقات النفطية بما يمكن المواطنين من الحصول على حاجاتهم من تلك السلع الهامة .

كما استعراض الاجتماع التقرير التفصيلي المقدم من قبل مدير عام المديرية حول نشاطه خلال الدورة الاعتيادية الرابع للعام الجاري ٢٠١١م وكذا التقرير العام للهيئة الإدارية لدورة الاجتماع الاعتيادي الثالثة للمجلس المحلي للعام ٢٠١١م.

اختتام الدورة التدريبية التاسعة في مجال صيانة محركات القوارب البحرية بحضرموت

■ ،، المكلا/سبأ

اختتمت أمس بمدينة المكلا الدورة التدريبية التاسعة في مجال صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية التي نظمها فرع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

وهدفت الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب ٢٣متدربا من صيادي جمعيات المكلا، ومديرية المكلا التعاونية، والفاروق، وبروم مهارات فنية في مجال صيانة وإصلاح أعطال المحرك البحري .

وأوضح منسق المشروع بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ماهر خان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)أن الدورة تأتي ضمن مكونات البرنامج التدريبي الخاص بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية الهادف إلى بناء قدرات الصيادين التقليديين.

وأشار إلى أن البرنامج يستهدف تدريب ٣٠٠ صياد من صيادي الجمعيات السمكية في ساحل حضرموت والمهرة وشبوه، وإكسابهم مهارات احترافية في صيانة وإصلاح أعطال المحرك البحري نظراً لإمكانية تعرض المحرك لأي أعطال فجائية أثناء رحلات الصيد اليومية..لافتا إلى أنه سيتم خلال الأسبوع المقبل عقد الدورة العاشرة بمدينة شحير.

تستفيد منه ٢٥٠ اسرة

تدشين مشروع الحديقة المنزلية وتربية الدواجن بمحافظة الحديدة

■ الثورة/ يحيى كرد

نظمت جمعية أبو موسى الأشعري الاجتماعية الخيرية بمحافظة الحديدة أمس وبالتعاون مع ومكتب الشئون الاجتماعية والعمل وهيئة تطوير تهامة ومكتب الثريا وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية ورشة عمل تعريفية وتدشينية لأنشطة مشروع الحدائق المنزلية وتربية الدواجن بمشاركة ٤٠ مشاركاً ومشاركة من الأسر الفقرة المستفيدة من المشروع.

وهدفت الورشة الى التعريف بمشروع تعزيز الأمن الغذائي وأساليب التغذية بين افراد وشرائح المستهدفين الاكثر فقرا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للأسرة الفقيرة وتوجيهها الى مهارات الانتاج الذاتي للخضروات والفواكه وانتاج البيض ولحوم الدواجن.

وفي حفل افتتاح الورشة وتدشين المشروع أكد أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة الأخ حسن أحمد هيج على أهمية مشروع الحديقة المنزلية وتربية الدواجن الذي تنفذه جمعية أبو موسى الأشعري بالتعاون مع الجهات المختصة بالمحافظة والوكالة الامريكية للتنمية الذي سيساهم بشكل فاعل على رفع مستوى دخل الأسر الفقيرة المستهدفة من المشروع بالمحافظة.

مطالبا جمعية أبو موسى الاشعري والوكالة الامريكية للتنمية بدعم الأسر الفقيرة من خلال مشروع تربية المواشي كالماعز والضأن والابقار بالمنازل كون المواطنون بمحافظة الحديدة الأكثر اقبالا على تربية المواشي بشكل كبير لما لها من مردود اقتصادي على الأسرة والبلاد.

كما القيت العديد من الكلمات من قبل الدكتور السقاف عبدالرحمن السقاف مدير عام هيئة تطوير تهامة والمهندس محمد حجر مدير عام مكتب الشئون الاجتماعية والعمل وعبده علي المنصوب مدير جمعية أبو موسى الأشعري وعبد الحافظ الحكيمي مسئول مشروع الحدائق المنزلية وتربية الدواجن بالوكالة الامريكية اشارت جميعها إلى اهمية هذا المشروع الذي سيستفيد منه ٢٥٠ أسرة من الأسر الفقيرة بمديرية الدريهمي والمنصورية والذي سيساهم في تحسين دخل الأسر المستفيدة ورفع مستواهم المعيشي من خلال تدريبهم ودعمهم على كيفية زراعة الخضروات والفواكه وتربية الدواجن بالمنازل واعطائهم الأدوات والمعدات التي ستساعدهم على تنفيذ هذه الأنشطة داخل المنزل.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح الأخ عبدالمجيد منسق مشروع الحدائق المنزلية وتربية الدواجن بجمعية ابي موسى الأشعري بالحديدة بأن المشروع يستهدف كمرحلة اولى ٢٥٠ أسرة فقيرة بمديرية الدريهمي والمنصورية منها ١٠٠ اسرة سيتم تدريبها ودعمها على كيفية تربية الدواجن و١٥٠ اسرة على كيفية الاستفادة من الحديقة المنزلية من خلال زراعتها بالخضروات والفواكه التي ستعود عليهم بالمنفعة.

مشيرا الى ان المشروع حظي بتعاون ودعم كبير من قيادة المحافظة وكافة الجهات المختصة الأخرى التي ذللت كافة الصعوبات التي واجهت المشروع.

الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري الأول لليمن في ٢٠١٠م

■ ،،كتب /أحمد حسن

سجل الميزان التجاري بين اليمن والدول العربية العام الماضي فائضا كبيرا لمصلحة الدول العربية بقيمة ٥٤٦ ملياراً و١٢٤ مليون ريال، مقارنة بـ ٤٧٢ ملياراً و٧٥١ مليون ريال عام ٢٠٠٩ م.

وقال بشير القدسي مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء إن حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي تضم ١٤ دولة، شهد نموا بنسبة ١٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٠م حيث قفز إلى ٩٤٧ مليارا و٥٦٠ مليون ريال في ٢٠١٠م ، بزيادة قدرها ١١١ مليار ريال عن عام ٢٠٠٩م.

لافتا إلى أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية كشريك تجاري مع اليمن العام الماضي، بواقع ٤٤٤ ملياراً و ٣٧٨ مليون ريال، منها ٣٥٧ مليارا و ٣٥٥ مليون ريال واردات اليمن من الإمارات و٨٧ ملياراً و٢٣ مليون ريال للصادرات.

وأوضح أن السعودية جاءت في المرتبة الثانية بـ ٢١٩ ملياراً ريال منها ١٦٥ ملياراً و٥١٢ مليون ريال للواردات و ٥٣ ملياراً و ٥٩٤ مليوناً للصادرات اليمنية إليها. وحلت الكويت ثالثة، لجهة التعامل التجاري مع اليمن إذ بلغ حجم التبادل التجاري معها ٩٥ مليار ريال، منها ١٢ ملياراً و٩٠٢ مليون ريال قيمة الصادرات من المنتجات اليمنية إليها.

مبينا أن الإمارات ثم السعودية، تصدرا قائمة الدول العربية استيراداً للمنتجات اليمنية، التي شملت الأسماك والحبار والجمبري والعسل والبن وبعض الفواكه والمنتجات الزراعية.

وأفادت البيانات، بأن قيمة واردات اليمن من السلع الغذائية والأجهزة الإلكترونية والأثاث والملبوسات والأقمشة والمعدات وقطاع الغيار وغيرها من تلك الدول، بلغت ٧٣٤ ملياراً و١٧٢ مليون ريال العام الماضي، بزيادة ٩٢ ملياراً و١٣٤ مليوناً عنها عام ٢٠٠٩م.

ورصد التقرير ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول إسكوا العام الماضي، إلى ٩٠٧ بلايين و٤٠ مليون ريال بزيادة ١٠٣ بلايين و٤٩٤ مليون ريال عن عام ٢٠٠٩، وبنسبة ١٢,٨ ٪. وبلغت قيمة صادرات اليمن إلى دول هذه المنطقة التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست والأردن والعراق وسورية وفلسطين ولبنان ومصر، ١٧٤ ملياراً و٢٩٦ مليون ريال مقارنة بـ ١٦٢ ملياراً و٧٧٨ مليون ريال في العام السابق.